

دور مؤشرات الحسابات الاقتصادية في معدل النمو الاقتصادي في سورية

الدكتور ياسر كفا*

الملخص

يهدف البحث إلى دراسة أثر تغير مؤشرات الحسابات الاقتصادية في معدل النمو الاقتصادي في مرحلة الحرب على سورية وذلك من خلال تسليط الضوء على ميادين زيادة أو انخفاض نسبة مساهمتها في معدل النمو الاقتصادي.

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد. ومن اهم النتائج: يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الحسابات الاقتصادية في معدل النمو الاقتصادي، والمعبر عنها بقوة تفسيرية 93.6%، ويوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الانفاق الحكومي في معدل النمو الاقتصادي، يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في معدل النمو الاقتصادي، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل الثالث والمتغيرات الضابطة في معدل النمو الاقتصادي.

الكلمات مفتاحية: الحسابات الاقتصادية، الاستثمار والإنفاق العام، معدل التضخم والبطالة، نصيب الفرد من الناتج المحلي، معدل النمو الاقتصادي.

* مدرس - القسم المالي والمصرفي - المعهد العالي لإدارة الأعمال (HIBA) - سورية - دمشق.

The Role Of National Accounts Indicators In The Economic Growth Rate In Syria

Abstract

The research aims to study the impact of the change in the national accounts indicators on the rate of economic growth during the war on Syria, by shedding light on the areas of increasing or decreasing the percentage of its contribution to the rate of economic growth.

The research depends on the descriptive analytical method, and the multiple regression model has been used.

Among the most important results: There is a statistically significant effect of the national accounts indicators on the economic growth rate, which is expressed with an explanatory power of 93.6%, and there is a positive and statistically significant effect of the volume of government spending on the economic growth rate, there is a negative statistically significant effect of the volume of investment on the economic growth rate. , There is no statistically significant effect of the third independent variable, and the control variables on the economic growth rate.

Key words: national accounts, investment and public spending, inflation and unemployment rate, per capita GDP, economic growth

تحتل مؤشرات الحسابات الاقتصادية دوراً هاماً في اقتصاديات الدول نظراً لتداخلها وتربطها مع الكثير من متغيرات النشاط الاقتصادي، حيث تشكل إطاراً لتنفيذ المعاملات الاقتصادية والسياسة النقدية، وهي مؤشر هام للدلالة على القدرة لحشد وتعبئة الموارد المالية وتخصيصها والمستوى الاقتصادي للبلاد، بالتالي فإن وجود نظام اقتصادي يعمل بشكل كفاء وفعال يعزز الاستقرار الاقتصادي والمالي، ويعزز الاستثمار والنمو، ويحقق التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة متعددة من القنوات على المستوى الكلي والجزئي، وفي هذا السياق يؤكد عدد كبير من الباحثين على أنه للوصول إلى نظام اقتصادي متطور لابد من توفر منظومة مالية متطورة، وأن الفجوة بين الدول المتقدمة والدول النامية تكمن في كفاءة استخدام الأولى للموارد المتاحة والذي يعود بالدرجة الأولى في كيفية انفاق واستثمار الاموال.

ومن هذا المنطلق هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أثر أي من المؤشرات هو الذي يساهم بشكل فعلي في دعم التنمية الاقتصادية المتمثل بمعدل النمو الاقتصادي في سورية وكشف المدى الذي يمكن أن يسهم ذلك في الدعم المالي والتمويلي لعملية التنمية الاقتصادية وذلك من خلال إيجاد نموذج الانحدار المعبر عن أثر مؤشرات الحسابات الاقتصادية في معدل النمو الاقتصادي في سورية.

- الدراسات السابقة:

• الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: محمد عرابي (2020) أثر الانفاق العام على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية مقارنة مع بعض دول المغرب العربي خلال الفترة (1990-2017)، رسالة دكتوراه جامعة زيان الجفلة - الجزائر.

عالجت هذه الدراسة موضوع السياسة الانفاقية وأثرها على المؤشرات الاقتصادية الكلية مع دراسة تحليلية وقياسية لحالة الاقتصاد الجزائري مقارنة مع بعض دول المغرب العربي " المغرب، تونس" خلال الفترة (1990-2017)، وهدفت الدراسة في الجانب النظري إلى توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة الانفاقية ومؤشرات الاقتصادية الكلية وكذا أهم النظريات المفسرة للعلاقة بينهما، أما في الجانب التطبيقي فهدفت إلى تحليل وقياس أثر الانفاق العام على معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم ومعدل البطالة في الدول المغرب العربي محل الدراسة، من خلال الاعتماد على طرق القياس الاقتصادي وذلك باستخدام بيانات طويلة الأجل بانيل وفحص استقرارية السلاسل الزمنية واستخدام اختبار تكامل مشترك بين المتغيرات، وفي الأخير تقدير العلاقة في المدى الطويل باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعدلة كليا. FMOLS. ومن خلال هذا الدراسة توصلنا لعدة نتائج أهمها وجود علاقة تكامل مشترك بين الانفاق العام من جهة ومعدل النمو الاقتصادي ومعدل

التضخم من جهة أخرى ولا توجد علاقة تكامل مشترك مع معدل البطالة، إضافة إلى أن الانفاق العام يؤثر بالإيجاب على معدل النمو الاقتصادي وبالسلب على معدل التضخم.

الدراسة الثانية: سورية ماموني (2017) علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر، رسالة ماجستير جامعة عبد الحميد بن باديس - الجزائر.

هدفت الدراسة الى: الوقوف عند اهم نظريات النمو الاقتصادي، وقياس دور النظام المالي في الاقتصاد، واخيرا تحديد مدى قوة واتجاه العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي.

توصلت الدراسة إلى النتائج التالية: يوجد أثر إيجابي للتطور المالي على النمو الاقتصادي ولكن إن هذا الأثر ينخفض عند الوقوع في أزمات مالية ومصرفية، كما ان توظيف ما سبق من تحليلات ودراسات تطبيقية لحالة الجزائر خلال الفترة الممتدة 1990-2015 حيث كان الانطلاق من المراحل التي مر بها النظام المالي، حيث كان للإجراءات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي تأثيرات على الهيكل المالي الجزائري.

الدراسات الأجنبية:

- Mariusz Prochniak, Katarzyna Wasiak (2016) **The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis: empirical evidence for the EU and OECD countries.**

(تأثير النظام المالي على النمو الاقتصادي في سياق الأزمة العالمية: دليل تجريبي لدول الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)

هدف الدراسة: تحليل أثر تطور القطاع المالي في النمو الاقتصادي خلال فترة الأزمة العالمية وفق الأساليب الكمية التي تحقق نتائج مفسرة.

نتائج الدراسة: وجود أثر كبير لتطور القطاع المالي في مستوى النمو الاقتصادي وأداء النظام المالي. حيث ان متغيرات القطاع المالي تحقق نتائج إيجابية في رفع مستوى الاقتصاد. بالإضافة إلى ان بعض المتغيرات على سبيل المثال: القيمة السوقية للأسهم أو معدل دوران الأسهم المتداولة كان لها علاقة إيجابية غير خطية مع تغيرات معدل النمو الاقتصادي، وبالتالي فان ارتفاع القيمة السوقية سيساهم في ارتفاع مؤشرات الاقتصاد.

- **الدراسة النقدية للدراسات السابقة:**

تتفق هذه الدراسة مع الدراسات السابقة بعدة نقاط فقد هدف كل منها الى دراسة واقع المؤشرات الاقتصادية الكلية ومدى تأثيرها على معدل النمو الاقتصادي، وقد اتفقت أيضا من خلال اعتماد المنهج الوصفي التحليلي من خلال توصيف المؤشرات والدراسة التحليلية لقيمة الاثر، وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة من حيث البلد المدروس والعينة المدروسة، بالإضافة إلى أن معظم

الدراسات السابقة ركزت على المؤشرات الاقتصادية أما في دراستنا سندرس اهم المتغيرات الضابطة, بالإضافة إلى أن دراستنا سوف تسعى إلى إيجاد النماذج في مرحلة الحرب على سورية.

- مشكلة البحث:

ان رفع معدلات النمو الاقتصادي يعتبر واحداً من أهم المشكلات المعاصرة وخاصة في ظل الازمات وان ايجاد مصادر التمويل للشركات أو حتى لتمويل عجز الموازنة من خلال عمليات الاستثمار والإنفاق على القطاعات الإنتاجية ليس بالأمر السهل, ولكي تلعب المؤشرات الاقتصادية دورها بشكل فعال في تقديم الدعم والتمويل لعملية التنمية لا بد من دراسة مدى قدرة كل مؤشر على رفع معدلات النمو الاقتصادي وهذا من شأنه ان يعطي مؤشرا عن نجاح ادارة الاموال وعملية ضبط المؤشرات السلبية, وعلى هذا الأساس تبلورت إشكالية هذا البحث هل هناك أثر لمؤشرات الحسابات الاقتصادية في معدل النمو الاقتصادي, لاسيما في ظل ضعف القدرة على التمويل في الظروف الحالية لسورية, ويمكن ان ترد المشكلة في التساؤلات الرئيسية التالية:

• ماهو مدى أثر مؤشرات الحسابات الاقتصادية في رفع معدلات النمو الاقتصادي السورية؟

- أهمية وأهداف البحث:

تبرز أهمية البحث من خلال دراسة مؤشرات الحسابات الاقتصادية في سورية إذ تعتبر المحرك للأموال وانتقالها واذا كانت تساهم بشكل فعلي في دعم التنمية الاقتصادية, ويتجسد هدف البحث في دراسة أثر تغير مؤشرات الحسابات الاقتصادية في معدل النمو الاقتصادي في مرحلة الحرب على سورية وذلك من خلال تسليط الضوء على ميادين زيادة أو انخفاض نسبة مساهمتها في معدل النمو الاقتصادي.

- متغيرات البحث.

يعتمد هذا البحث على التحليل متعدد المتغيرات وهو الانحدار المتعدد حيث سوف نسعى إلى قياس مقدار أثر مؤشرات الحسابات الاقتصادية في الرفع من مستوى التنمية الاقتصادية المتمثلة بمعدل النمو الاقتصادي, حيث تمثل مؤشرات الحسابات الاقتصادية المتغيرات المستقلة وهي (الإنفاق الحكومي, حجم الاستثمار, نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي), أما المتغير التابع المتأثر فهو معدل نمو الاقتصادي, اضافة الى متغيرين ضابطين هما (معدل البطالة, معدل التضخم), وبالتالي تصبح لدينا القدرة على التنبؤ بأثر مؤشرات الحسابات الاقتصادية في رفع مستوى معدل نمو الاقتصادي, من خلال إيجاد النموذج الخاص بالانحدار المتعدد.

- منهج البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، وهذا المنهج قائم على دراسة الأسس النظرية في المراجع التي تخص موضوع البحث، إلى جانب الدراسة التحليلية وتم قياس اثر مؤشرات الحسابات الاقتصادية في معدل النمو الاقتصادي عن طريق تحليل الانحدار المتعدد، وتم الحصول على بيانات البحث من المجموعات الإحصائية السورية بين عامي 2011-2020، وتم استخدام برنامج SPSS.

- فرضيات البحث:

يعتمد البحث على اختبار فرضية الدراسة التي تمت صياغتها على أساس مشكلة الدراسة، وهي على الشكل التالي: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الحسابات الاقتصادية في معدل النمو الاقتصادي.

أولاً : نظريات التطور المالي:

وقد ظهرت العديد من النظريات التي تناولت تفسير وإبراز العلاقة بين التطور المالي والتنمية الاقتصادية نذكر منها باختصار.

1- نظرية الهيكل المالية:

تؤمن هذه النظرية بأهمية قطاع التمويل ومؤسسات الوساطة المالية، من خلال كونها تعمل على حشد وتعبئة المدخرات وزيادة حجمها في المجتمع ومن ثم إعادة استثمارها في الاقتصاد مرة أخرى كعامل مؤثر في التنمية المالية وتحسين الدخل الفرد والعام (Huang, 2010) وفسرت العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال بنية القطاع المالي وشموليته، أي أن وجود شبكة واسعة من المؤسسات المالية ومجموعة متنوعة من الخدمات المالية لها أثر كبير على الادخار والاستثمار وبالتالي على النمو الاقتصادي، على النقيض من ذلك فإن لقلة انتشار المؤسسات المالية وعدم تنوع خدماتها أثر سلبي على النمو الاقتصادي.

بينما فرق (Patrick, 1966) بين نوعين من التطورات المالية حيث فسر (Patrick, 1966)

العلاقة بين التطور المالي والنمو الاقتصادي من خلال نظرية الهيكل المالية، وفقاً لآيتين، الأولى supply leading "آلية العرض القائد" ويشير العرض القائد إلى أنه في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي تتحقق فرضية العرض القائد، والتي يكون فيها وجود المؤسسات المالية وعرض الأصول والموجودات والخدمات التابعة لها سابقاً للطلب على هذه الأصول، وبالتالي فإن التطور المالي

يحفز النمو في القطاع الحقيقي من خلال تحويل الموارد من القطاعات المتخلفة أو التقليدية إلى القطاعات التي تساهم في النمو الاقتصادي ومن خلال تعزيز وتحفيز الشركات ضمن هذه القطاعات للاستجابة لخدماتها وتخصيص الأموال في استثمارات جيدة مما يرفع من العوائد وهذا يعطي حافزاً في رفع معدلات الادخار وبالنتيجة معدلات الاستثمار، النمط الثاني الذي حدده Patrick هو ظاهرة Demand following أي الطلب التابع وتشير هذه الظاهرة إلى الحالة التي يكون فيها وجود المؤسسات المالية وعرض الأصول والموجودات والخدمات التابعة لها استجابة للطلب على تلك الخدمات من قبل المستثمرين والمدخرين في الاقتصاد الحقيقي، كنتيجة الوصول إلى مستوى مرتفع من النمو الاقتصادي في القطاع الحقيقي تتطور الأسواق المالية وتتوسع وتصبح أكثر كفاءة (العادلي، 2016).

وأن هناك علاقة تبادلية في اتجاهين، فمن ناحية فإن تطوير النظام المالي يدفع عجلة النمو الاقتصادي في القطاع الحقيقي من خلال زيادة عرض خدمات، ومن ناحية أخرى النمو في القطاع الحقيقي يحفز تطور القطاع المالي من خلال زيادة الطلب على الخدمات المالية، Huang, (2010).

2- فرضية الكبح المالي أو التقييد المالي:

تفسر هذه النظرية آلية تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي، حيث تعتبر دراسة كل من (Mckinon, 1973) و (Shaw, 1973) من أبرز الدراسات التي تناولت هذا الموضوع حيث اعتبروا أن التدخل الحكومي في النظام المالي والذي أطلقوا عليه "الكبح المالي" يثبط النمو الاقتصادي، ويقترح كل من McKinnon و Shwa بأنه عندما تقوم الحكومة بتخفيض القيود التي تفرضها على القطاع المالي كالسقوف التي تضعها على أسعار الفائدة ومتطلبات الاحتياطي القانوني ستزيد المدخرات ويرتفع عرض الائتمان الخاص وبالتالي ستزداد الاستثمارات المخصصة للإقراض وتتفاعل قوى السوق، مما يرفع من معدلات النمو الاقتصادي (معزوي؛ كمال، 2013).

بينما وجود القيود على النظام المالي سيؤدي إلى انخفاض المدخرات وزيادة الاستهلاك وبالتالي تراجع معدلات النمو الاقتصادي. وبناءً على هذا أكدوا على أهمية التحرير المالي، فتحسين مستويات التنمية الاقتصادية في البلدان النامية تتطلب تحريراً لسعر الفائدة من خلال إزالة جميع

القيود المؤسسية الكفيلة بتقييد سعر الفائدة السوقي للوصول لمستوى السعر التوازني الكفيل بالحد من دورة انخفاض المدخرات -انخفاض الاستثمارات ومن ثم انخفاض الدخل، خاصة إذا توافقت ذلك مع انخفاض مستويات التضخم (Bzhalava, 2014).

وقد اتجهت العديد من الدول وبالأخص النامية منها إلى تطبيق إجراءات التحرير بشكل متزايد منذ سبعينات القرن العشرين بغية جني المكاسب المترتبة على تحرير أسعار الفائدة وإنعاش الاستثمار وتحقيق معدلات متصاعدة من النمو في الاقتصاد (Henderson, 2017).

3- نظرية النمو الداخلي:

تعد دراسة (Jovanovic, 1990) من أهم الدراسات التي أكدت على أن القطاع المالي يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال قناتي تراكم رأس المال وإنتاجية رأس المال. بالنسبة لقناة تراكم رأس المال يكون التأثير من خلال زيادة مستوى الادخار، حيث أنه كلما زاد الادخار تزداد الأموال المتوفرة للاستثمار وترتفع معدلات النمو الاقتصادي بما يتناسب مع ارتفاع معدلات الاستثمار. أما بالنسبة لقناة لإنتاجية رأس المال، فإن تطور القطاع المالي يمكن من جمع وتحليل المعلومات وتقييم المشاريع الاستثمارية المتوفرة والتي تساهم بإزالة مشاكل عدم تجانس المعلومات وتحسين نوعية وكفاءة الاستثمارات من خلال تجميع الموارد المالية في أفضل استخدام لها مما يؤدي لزيادة إنتاجية رأس المال وبالتالي رفع معدلات النمو الاقتصادي (Fowowe, 2010)

بحسب (Levine, 2005) فإن القطاع المصرفي يشكل الجزء الأهم والمحوري من القطاع

المالي في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، حيث يقوم القطاع المصرفي بعدة وظائف:

1- تقديم معلومات مسبقة عن الاستثمارات المحتملة وتخصيص رأس المال.

2- مراقبة الاستثمارات وحوكمة الشركات بعد تقديم الائتمان إليها.

3- تسهيل التداول والمخاطر التنوع وإدارة المخاطر.

4- التعبئة و تجمع الودائع.

5- تسهيل تبادل السلع وخدمات. كما يتضح في الشكل التالي.

مما سبق نرى أنه من وجهة نظر الاقتصاد الكلي تبين وجود علاقة بين التنمية المالية والتنمية

الاقتصادية. إن هذا الدور الإيجابي للنظام المالي يرتبط ارتباطاً كبيراً بكفاءة النظام المالي وقدرته

على تحويل الأموال من وحدات الفائض إلى وحدات العجز، ومدى اندماج الوحدات الاقتصادية الحقيقية في النظام المالي. ومن ناحية أخرى نلاحظ أن شرط قيام النظام المالي بالدور المناط به يتوقف على كفاءته ومدى اندماج الوحدات الاقتصادية في النظام المالي، وهذا يعني أنه لوجود نظام مالي متطور -يسهم في عملية التنمية المستدامة- يجب أن يقوم هذا النظام المالي على قاعدة "شعبية واسعة" (Ene; Inemesit, 2015).

ثانياً: مفهوم المؤشرات الاقتصادية

• النمو الاقتصادي:

يلاحظ على التعاريف التي أعطيت للنمو الاقتصادي الالتقاء في نقاط معينة والاختلاف في أخرى لكونها كانت كلها عموماً تتفق على المعنى الإجمالي نفسه، فهناك من يرى أن النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن (عطية، 2000). فيما يذهب بعض الاقتصاديين إلى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، حيث أن هذا الأخير يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة واحدة مقابل الخدمات الإنتاجية التي يقدمها (محي الدين، 2000).

ويعرفه الاقتصاديون بأنه أساساً ظاهرة كمية، وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلاد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي.

ومن خلال هذه التعريفات يمكن أن نستخرج الخصائص التالية للنمو الاقتصادي:

- يجب على الزيادة في الدخل الداخلي للبلاد أن يترتب عنها الزيادة في دخل الفرد الحقيقي، أي أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الوطني مطروح من معدل النمو السكاني.
- أن تكون الزيادة في دخل الفرد حقيقية، أي الزيادة النقدية في دخل الفرد مع عزل أثر معدل التضخم.
- النمو ظاهرة مستمرة وليس ظاهرة عارضة أو مؤقتة.

ويلاحظ في هذا الصدد أن مفهوم النمو الاقتصادي يركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد من السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها.

• حجم الإنفاق الحكومي:

يعتبر الإنفاق العام وسيلة إشباع الحاجات العامة وقد احتل أهمية خاصة في نطاق دراسة المالية العامة فقد جعلت منه المدرسة التقليدية سبباً "وحيداً" يبرر حصول الدولة على الإيرادات العامة بمعنى أن الدولة لا تحصل على الإيرادات العامة إلا بقصد تمويل النفقات العامة. فما هو تعريفه؟ يمكن تعريف الإنفاق العام بأنه المبالغ النقدية التي تصدر عن القطاع العام بهدف تحقيق النفع العام. وللمزيد من الإيضاح سنتعرض لكل من:

1- عناصر الإنفاق العام (شيببي وبطاهر، 2010):

لابد للإنفاق العام من توافر ثلاثة عناصر :

أ- الشكل النقدي: يتخذ الإنفاق العام شكل المبلغ النقدي. تقوم الدولة لإشباع الحاجات العامة بالإنفاق في سبيل الحصول على السلع والخدمات ومنح الإعانات الاقتصادية والاجتماعية. ويتخذ هذا الإنفاق شكلاً "نقدياً" ويرجع سبب اتخاذ الإنفاق العام شكل المبلغ النقدي إلى :

1- انتقال الاقتصاد من مرحلة اقتصاد المقايضة إلى مرحلة الاقتصاد النقدي مما استوجب أن يكون التعامل بالنقود.

2- يحتاج الإنفاق العام من أجل ضمان تنفيذه وتوجيهه نحو الأهداف التي خصص لها إلى أنواع مختلفة من الرقابة البرلمانية والإدارية. وهذه الرقابة يسهل إجراؤها إذا كان الإنفاق العام على شكل نقدي.

3- يثير الإنفاق العام العيني الكثير من المشاكل منها كيفية تقديره والتهاون وعدم الدقة من قبل السلطات الحكومية وإفساح المجال للسلطات الحكومية لمحاباة بعض الأفراد على حساب البعض الآخر.

4- يؤدي الأخذ بالإنفاق العام العيني للإخلال بمبدأ المساواة بين الأفراد في تحمل الأعباء العامة. ذلك أن الدولة بفرض أنها حققت المساواة بين الأفراد في جباية الضرائب فإنها لا تلبث أن تحابي بعضهم بمنحهم مزايا عينية مما يؤدي إلى تخفيض عبء الضرائب عنهم.

ب- صفة القائم به: الإنفاق العام يقوم به شخص عام. وهذا الوصف يشمل الدولة والهيئات المحلية والمؤسسات العامة والمؤسسات والشركات الصناعية والتجارية التي تملك الدولة كل رأسمالها , وشركات الاقتصاد المختلط إذا كانت الدولة تسيطر عليها وتتحكم في إدارتها.

ج- الغرض منه: غرض الإنفاق العام هو تحقيق المنفعة العامة. لكي يكون الإنفاق عاما"يجب أن يقصد منه تحقيق منفعة عامة. وهذا المبدأ مبرر بأمرين أولهما أن الإنفاق العام يجب أن يشبع حاجة عامة والحاجة لا تكون عامة إلا إذا كان إشباعها يحقق منفعة عامة , وثانيهما أن الإنفاق العام إذا حقق منفعة عامة فإن ذلك يؤدي إلى تحقيق مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة. وهنا يثور التساؤل عن المقصود بالمنفعة العامة ؟ فالماليون التقليديون يرون تحقق المنفعة العامة إذا ما خصص الإنفاق العام لإشباع الحاجات العامة في حدود الوظائف التقليدية للدولة. أما الفكر المالي الحديث فيرى أن مضمون الإنفاق العام قد اتسع ليشمل الإنفاق المخصص للأغراض الاقتصادية والاجتماعية. فالإعانات الاقتصادية والاجتماعية تؤدي إلى تحقيق منفعة عامة لأنها تسهم في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي

• حجم الاستثمار العام:

يشمل حجم الاستثمار العام كل الاستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذلك الاستثمارات التي تنجز في إطار منح الامتيازات والرخصة واقتناء أصول تدرج في إطار استحداث نشاطات جديدة أو توسيع قدرات الإنتاج أو إعادة التأهيل أو إعادة الهيكلة في رأسمال مؤسسة ما سواء مساهمة نقدية أو عينية.

التعريف الاقتصادي للاستثمار: فالاستثمار يعني التضحية بإنفاق مالي معين الآن في مقابل عائد متوقع حدوثه في المستقبل و بذلك يصبح هذا العائد المتوقع ممثلا بثمن التضحية و الحرمان و الانتظار طيلة فترة الاستثمار

وتوظيف المال بهدف تحقيق العائدات والدخل أو الربح والمال عموما، قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو على شكل غير مادي، ويظهر من خلال هذا التعريف على أن الاستثمار يشمل موجودات مالية لدى الأفراد أو المؤسسات و تأخذ الموجودات ، شكلا ماليا يتمثل في السندات، النقود، الودائع، اما الشكل المادي مثل : الأراضي، المباني، الآلات (منصوري،2018).

• **معدل التضخم:**

تعد معدلات التضخم من أهم المؤشرات الاقتصادية والنقدية التي يأخذها المستثمرون بعين الاعتبار عند اختيار وجهة استثمارهم، فارتفاع معدلات التضخم تعكس حالة عدم استقرار في الوضع الاقتصادي بشكل عام، مما يخلق بيئة استثمارية غير جيدة نتيجة تدهور قيمة العملة الوطنية، وارتفاع الكلف النسبية للإنتاج، كما يؤدي التضخم إلى تشويه النمط الاستثماري، حيث يتجه المستثمر إلى تلك الأنشطة ذات الأجل القصير، أو المضاربة في المباني، أو المعادن النفيسة، ويتعد عن الاستثمارات الحقيقية ذات الأبعاد التنموية.

• **معدل البطالة:**

تشير معدلات البطالة التي تعاني منها الدول إلى وجود طاقات إنتاجية معطلة، وبالتالي فإن ذلك سوف يشكل حافزاً للاستثمار، حيث سيكون مستوى أجور الأيدي العاملة السائدة في الدولة منخفضة، ومن ناحية أخرى إن انخفاض سعر الفائدة سيشجع الاستثمار أيضاً وهنا قد اجتمع عاملين لرفع مستوى الاستثمار في البلاد، وبالتالي تساهم تدفقات الاستثمار في خفض معدلات البطالة من خلال إرساء قاعدة استثمارية تساهم في توظيف الموارد البشرية الغير موظفة.

ثالثاً : المناقشة والاستنتاجات:

يقوم هذا البحث على الدراسة الإحصائية لمتغيرات الدراسة، وذلك عن طريق إيجاد النموذج الخاص بالانحدار المتعدد، وقد تم اخذ السلسلة الزمنية الواقعة بين عامي 2011-2020، وتم التأكد من شروط تطبيق الانحدار المتعدد وتم إيجاد النموذج الذي يظهر القدرة التفسيرية، وذلك بالاعتماد على برنامج SPSS لاستخراج النتائج، يظهر الجدول التالي قيم متغيرات الدراسة، وهو كما يلي:

الجدول (2) قيم مؤشرات الدراسة

العام	نمو	حجم الانفاق (الف ليرة)	حجم الاستثمار (الف ليرة)	معدل بطالة	معدل التضخم	نصيب الفرد من الناتج المحلي
2011	-0.2169	3,252,720	579,911	0.1490	4.75	0.1033
2012	-0.2892	3,024,842	703,594	0.2775	37.45	0.0787
2013	-0.0090	2,937,561	386,818	0.4060	46.31	0.0547
2014	-0.0351	3,707,120	424,662	0.4450	22.54	0.0977
2015	-0.0205	4,690,930	297,496	0.4820	38.46	0.0899
2016	0.0204	6,269,836	399,594	0.3160	47.70	0.0991
2017	0.0193	6,691,453	554,723	0.1500	18.08	0.0984

2018	0.0236	7,753,245	643,824	0.1730	23.47	0.0926
2019	0.028	8,815,037	732,925	0.196	28.86	0.0868
2020	0.0323	9,876,829	822,026	0.219	34.26	0.0810

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية بين عامي 2011-2020

- شروط تطبيق الانحدار الخطي المتعدد:

1. الارتباط بين المتغيرات المستقلة: تم تشكيل مصفوفة الارتباط لكل من المتغيرات المستقلة ويشترط ان لا يكون الارتباط قوي حيث يتم استبعاد احد المؤشرات التي ترتبط ارتباطا مرتفع مع أي مؤشر اخر , يظهر الجدول التالي مصفوفة الارتباط بين المتغيرات المستقلة (مؤشرات الحسابات الاقتصادية), وهي على الشكل الاتي:

الجدول (3) مصفوفة الارتباط بين مؤشرات الحسابات الاقتصادية

		الانفاق الحكومي	حجم الاستثمار	معدل البطالة	معدل التضخم	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بملايين الليرات
الانفاق الحكومي	Pearson Correlation	1	.577	-.486-	.007	.157
	Sig. (2-tailed)		.081	.154	.984	.664
	N	10	10	10	10	10
حجم الاستثمار	Pearson Correlation	.577	1	-.741*	-.282-	-.024-
	Sig. (2-tailed)	.081		.014	.430	.947
	N	10	10	10	10	10
معدل البطالة	Pearson Correlation	-.486-	-.741*	1	.567	-.319-
	Sig. (2-tailed)	.154	.014		.087	.369
	N	10	10	10	10	10
معدل التضخم	Pearson Correlation	.007	-.282-	.567	1	-.609-
	Sig. (2-tailed)	.984	.430	.087		.062
	N	10	10	10	10	10
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بملايين الليرات	Pearson Correlation	.157	-.024-	-.319-	-.609-	1
	Sig. (2-tailed)	.664	.947	.369	.062	
	N	10	10	10	10	10

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

نلاحظ من الجدول السابق بأن قيمة معاملات الارتباط ضمن مجال المقبول ولا يوجد اي مؤشر قيمة معامل ارتباطه مرتفعة فلذلك يمكننا إدخال كافة المتغيرات المستقلة بالتحليل دون استبعاد اي مؤشر، مما يؤكد لنا أن جميع المتغيرات تساهم في رفع القدرة التفسيرية لمعادلة الانحدار.

2. شرط عدم وجود الارتباط الذاتي: قامت الباحثة باختبار الارتباط الذاتي عن طريق اختبار (VIF) للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الخطي المتعدد (ارتباط ذاتي) وتم الاعتماد على اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor (VIF), إذ يشير الاختبار إلى وجود ارتباط خطي متعدد اذا كانت قيمة معامل تضخم التباين أكبر من 5، وهناك اختبار مساند لاختبار (VIF) وهو اختبار Tolerance إذ يجب ان تكون قيمته أعلى من 0.2 (Akinwande, Dikko, & Samson, 2015)، والاختبار هو على الشكل التالي.

الجدول (4): اختبار VIF لنموذج معدل النمو الاقتصادي

Model	Collinearity Statistics	
	Tolerance	VIF
الانفاق الحكومي	.477	2.097
حجم الاستثمار	.301	3.321
نصيب الفرد من الناتج المحلي	.453	2.207
معدل البطالة	.283	3.529
معدل التضخم	.354	2.823

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

من الجدول السابق نلاحظ أن جميع قيم اختبار (VIF) هي اقل من 5/ وقيم اختبار Tolerance اعلى من 0.2، وبالتالي لا يوجد ارتباط ذاتي بين المتغيرات.

- بناء معادلة الانحدار الخطي المتعدد لنموذج معدل النمو الاقتصادي:

1. المقدرة التفسيرية لنموذج الانحدار المتعدد للناتج المحلي الإجمالي: يتبين لنا من الجدول التالي الذي يتضمن النتائج الخاصة بمعامل التحديد R^2 .

الجدول (5): معامل تفسير لنموذج معدل النمو الاقتصادي

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.967 ^a	.936	.856	.0430585

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

نجد معامل التحديد يساوي 0.936 وهذا معناه أن المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج تفسر 93.6% من التغيرات التي تحدث في المتغير التابع (معدل النمو الاقتصادي) وغالبا ما يؤخذ معامل التحديد المعدل في معرفة القوة التفسيرية للنموذج وهذا دليل على قدرة مؤشرات الحسابات الاقتصادية على إحداث تغير في التنمية الاقتصادية الممثلة بمعدل النمو الاقتصادي، أما النسبة المتبقية فيرجع إلى تأثير عوامل أخرى لم تدخل في التحليل والقوة التفسيرية لها 20.7%.

2. الدلالة الإحصائية للنموذج: من خلال اختبار فيشر لتحليل التباين يمكن الاستدلال على الدلالة الإحصائية للنموذج المقترح والاختبار هو على الشكل التالي:

جدول (6) : جدول تحليل التباين

Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1 Regression	.108	5	.022	11.673	.017 ^b
Residual	.007	4	.002		
Total	.116	9			

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

يتضح من جدول السابق: أن قيمة sig تساوي الصفر وهي اقل من 0.05 الذي يعبر عن مستوى الدلالة لهذا البحث، وبالتالي فإننا نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بان نموذج الانحدار هو معنوي وهذا يعني أن هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار لها أثر ذو دلالة إحصائية في المتغير التابع، بعبارة أخرى ان هناك واحد على الاقل من مؤشرات الحسابات الاقتصادية يؤثر في معدل النمو الاقتصادي.

- الدلالة الإحصائية للمتغيرات المستقلة: تدل قيمة اختبار T وقيمة sig المرافقة لها على المعنوية الإحصائية لكل من المتغيرات المستقلة في النموذج، وتظهر قيمة الثابت الخاصة بكل مؤشر بحجم الأثر الذي يحدثه على المتغير التابع من خلال قيمة β وذلك عند تغير قيمة المتغير المستقل بمقدار واحد، ويظهر لنا الجدول التالي معنوية وقيم الثوابت لكل من المتغيرات المستقلة بالإضافة إلى قيمة ثابت المعادلة.

الجدول (7) جدول قيم الثوابت والدلالة المعنوية للمتغيرات المستقلة

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	.346	.222		5.560	.004
الانفاق الحكومي	5.826E-8	.000	1.310	7.142	.002
حجم الاستثمار	-6.309E-7	.000	-.963-	-4.172-	.014
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	-3.432-	1.497	-.431-	-2.293-	.084
معدل البطالة	.040	.215	.044	.186	.862
معدل التضخم	-.003-	.002	-.317-	-1.491-	.210

المصدر من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

- بالنسبة للثابت : نجد أن قيمة sig تساوي 0.004 وهي قيمة اصغر من مستوى الدلالة 0.05، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بالدلالة الإحصائية للثابت.
- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الإنفاق الحكومي في معدل النمو الاقتصادي.
- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الإنفاق الحكومي في معدل النمو الاقتصادي.
- من خلال مقارنة قيمة sig البالغة 0.002 مع مستوى الدلالة 0.05 نلاحظ ان قيمة sig اصغر من قيمة α ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل الاول (حجم الإنفاق الحكومي) في معدل النمو الاقتصادي.
- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في معدل النمو الاقتصادي.
- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في معدل النمو الاقتصادي.
- من خلال مقارنة قيمة sig البالغة 0.014 مع مستوى الدلالة 0.05 نلاحظ ان قيمة sig أصغر من قيمة α ، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل الثاني (حجم الاستثمار) في معدل النمو الاقتصادي.
- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في معدل النمو الاقتصادي.

- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في معدل النمو الاقتصادي.
من خلال مقارنة قيمة sig البالغة 0.084 مع مستوى الدلالة 0.05 نلاحظ ان قيمة sig اكبر من قيمة α , وبالتالي نقبل الصفرية التي تقر بعدم وجود أثر ذو دلالة الإحصائية للمتغير المستقل الثالث (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) في معدل النمو الاقتصادي.

- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في معدل النمو الاقتصادي.

- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في معدل النمو الاقتصادي.
من خلال مقارنة قيمة sig البالغة 0.862 مع مستوى الدلالة 0.05 نلاحظ ان قيمة sig اكبر من قيمة α , وبالتالي نقبل الصفرية التي تقر بعدم وجود أثر ذو دلالة الإحصائية للمتغير الضابط الاول (معدل البطالة) في معدل النمو الاقتصادي.

- H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في معدل النمو الاقتصادي.

- H_1 : يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في معدل النمو الاقتصادي.
من خلال مقارنة قيمة sig البالغة 0.210 مع مستوى الدلالة 0.05 نلاحظ ان قيمة sig اكبر من قيمة α , وبالتالي نقبل الصفرية التي تقر بعدم وجود أثر ذو دلالة الإحصائية للمتغير الضابط الثاني (معدل التضخم) في معدل النمو الاقتصادي.

• صيغة نموذج الانحدار: بعد أن أوجدنا أن جميع شروط تحليل الانحدار الخطي المتعدد محققة وان جميع المتغيرات المستقل ذات معنوية إحصائية يمكننا كتابة صيغة النموذج كما يلي:

$$Y = \beta_0 + \beta_1 X_1 + \beta_2 X_2 + \beta_3 X_3 + \beta_4 X_4 + \beta_5 X_5$$

Y : المتغير التابع. β_0 : الثابت.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4, \beta_5$: ثوابت المتغيرات المستقلة.

X_1, X_2, X_3, X_4, X_5 : المتغيرات المستقلة.

ومن الجدول (14) يمكننا استخراج معادلة الانحدار الخطي المتعدد وذلك على الشكل التالي:

$$Y = 0.346 + 5.826^{E-8} X_1 - 6.309^{E-7} X_2$$

ويمكننا استنتاج المتغير الأكثر أثرا على المتغير التابع من خلال قيمة الثابت المرافقة له حيث انه كلما كبرت قيمة الثابت كلما ازداد التأثير على المتغير التابع , ويكون هذا التأثير ايجابيا عندما تكون إشارة الثابت موجبة وسلبيا عندما تكون إشارة الثابت سالبة, ومن معادلتنا الأخيرة نستنتج أن حجم الانفاق الاحكومي له أثر إيجابي في المتغير التابع, أما من ناحية المتغير المستقل الثاني (حجم الاستثمار) فنلاحظ أن له أثر سلبي في المتغير التابع وهو الالعلى تائيرا, ولكن المتغير المستقل الثالث (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) والمتغير الضابط الاول (معدل البطالة) والمتغير الضابط الثاني (معدل التضخم) تم استبعادهم من المعادلة وذلك بسبب عدم وجود اثر له في معدل النمو الاقتصادي, وبالتالي نستج أن ضخ الأموال من الحكومة هي من المؤشرات المؤثرة على معدل النمو الاقتصادي إذ من خلالها يتم تطوير حجم الإنتاج أما من ناحية حجم الاستثمار فهو عنصر مهم لا بد من تواجده بغض النظر عن تراجعه ونتيجة لأثره السلبي يتضح ان هذا الاستثمار يتجه نحو الجوانب الاستهلاكية اكثر منه من الجوانب الإنتاجية وهذا ما قد يفسر الأثر السلبي, بينما معدل البطالة والتضخم ونصيب الفرد من الناتج فلاحظ أنه لا يوجد أثر فعلي وذلك للضعف الكبير للمؤشرات التي تعاني منه سورية في مرحلة الحرب وما بعدها, ومن ذلك يجب العمل على تطوير القطاع المالي ودعم الاستثمارات وتوجيه الإنفاق بجوانب تدعم التنمية الاقتصادية بشكل محفز على الإنتاج.

• الاستنتاجات والتوصيات:

❖ الاستنتاجات:

1. يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الحسابات الاقتصادية في معدل النمو الاقتصادي, والمعبر عنها بقوة تفسيرية 93.6%.
2. يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية لحجم الانفاق الحكومي في معدل النمو الاقتصادي, أي أن ارتفاع حجم الانفاق يساهم بشكل فعلي في رفع معدل النمو الاقتصادي ويرفع من القدرة الإنتاجية للاقتصاد.
3. يوجد أثر سلبي ذو دلالة إحصائية لحجم الاستثمار في معدل النمو الاقتصادي, وذلك بسبب التوجه إلى إعادة الإعمار وعدم تحقق ناتج يقابل حجم راس المال المنفق في ظل ارتفاع تدريجي لمعدل النمو الاقتصادي.
4. عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية للمتغير المستقل الثالث والمتغير الضابط الاول والثاني بسبب ارتفاع معدلات التضخم والبطالة مما شكل عامل ردع لتطور الناتج المحلي ومنه توليد معدل نمو إضافي.

❖ التوصيات :

- 1) العمل على استعادة نشاط المنشآت في كافة القطاعات الاقتصادية والعمل على رفع مساهمتها بشكل أفضل مما سبق بسبب الحاجة الملحة لرفع القدرة الإنتاجية والصناعية وتوسع حجم الخدمات المجتمعية وذلك لما واجهته البلاد خلال الحرب, وذلك عن طريق تمويل القطاعات الاقتصادية ذات العائدية السريعة والقادرة على ايجاد منتجات تشبع الحاجة المحلية وامكانية تصديرها.
- 2) ضرورة الاهتمام برفع حجم الإنفاق الحكومي للقطاعات المنتجة التي تساهم في دعم التنمية الاقتصادية بشكل مباشر, وذلك عن طريق وضع خطط متوافقة مع الواقع وهدفها الرفع التدريجي لمعدلات الإنتاج التي تساهم بشكل مباشر في رفع معدلات النمو الاقتصادي بحيث ان يساهم هذا الإنفاق بايجاد قوة انتاجية لمنشات تتصف بالمرونة والمتانة.
- 3) العمل على تفعيل كافة أشكال الاستثمار التي عانت تراجعاً والعمل على تحسين المؤشرات المالية التي تراجعت أيضاً ويمكن ملاحظتها من خلال الأداء المالي للمنشآت السورية التي عملت خلال الأزمة, وذلك من خلال جذب الاستثمارات الاجنبية ضمن شروط تناسب الجانب السوري, اضافة الى تحفيز الجالية على تفعيل استثمارات منتجة في سورية وليس الاقتصار على الفعاليات الخدمية.
- 4) العمل على ضبط كل من معدل التضخم والبطالة لتحقيق قيم معدل نمو ايجابية, من خلال اتباع سياسات حكومية تهدف الى ضبط السوق المحلي ومحاولة تخفيف حجم الاستيراد عن طريق تفعيل المنشآت الاقتصادية داخل البلد وبذلك يكون قد تحقق فرص عمل للمواطنين وعدم الاستغناء عن القطع من اجل الاستيراد.

❖ المراجع

- المراجع العربية:

1. الأغا , لينا (2019) الخيارات المتاحة لتمويل إعادة الإعمار في سورية , رسالة ماجستير جامعة دمشق- سورية
2. العادلي، عادل عيدان؛ عباس حسين وليد (2016). الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية والتكنولوجية. عمان: دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2016.
3. شبيبي, عبد الرحيم : بطاهر، سمير (2010) فعالية السياسة المالية بالجزائر : مقارنة تحليلية وقياسية ، مجلة التنمية و السياسات الاقتصادية ، المجلد الثاني عشر - العدد الأول .
4. ماموني, صورية (2017) علاقة التطور المالي بالنمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر , رسالة ماجستير جامعة عبد الحميد بن باديس- الجزائر .
5. محمد ,عبد القادر : عطية , عبد القادر. (2000). اتجاهات حديثة في التنمية. الاسكندرية: الدار الجامعية.
6. محي الدين , عمرو. (2000). التخلف والتنمية. بيروت: دار النهضة العربية للنشر .
7. معزوز، محمد؛ حمادة، كمال (2013). قياس العلاقة بين التحرير المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر (KAOPEN) دراسة قياسية (1970-2010). مجلة الباحث، العدد الثالث عشر، 19-30.
8. منصورى, الزين (2018) آليات تشجيع وترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية ، أطروحة دكتوراة في العلوم لاقتصادية جامعة الجزائرص 20

- المراجع الأجنبية

1. Bzhalava, Eri (2014). Determinants of Financial Development. Master Thesis, Charles University in Prague, Faculty of Social Sciences Institute of Economic Studies
2. Ene, Emeka E; Inemesit, Udom A (2015). *Impact of Microfinance in Promoting Financial Inclusion in Nigeria*. Journal of Business Theory and Practice, Vol. 3, No. 2, 139- 158

3. Fowowe, Babajide (2010). *Financial Liberalisation and Financial Fragility in Nigeria*. Economic and Financial Review, Vol. 48, No. 1, 71-92
4. Henderson, AStuart .(2017) Historical Reflections on Religion, Finance and Economic Development .Doctor of philosophy, A thesis submitted in partial fulfilment of the requirements for the degree of doctor of philosophy, queen's management school,queen's university belfast.
5. Huang, Yongfu (2010a).(Determinants of financial development .Palgrave Macmillan ,London
6. Levine, Ross (2005). *Finance and Growth: Theory and Evidence.*), Handbook of Economic Growth, Vol. 1, No. 1 Chapter 12, 866-934
7. Mariusz Prochniak ,Katarzyna Wasiak (2016 (The impact of the financial system on economic growth in the context of the global crisis :empirical evidence for the EU and OECD countries

